الشفافية في العمل البلدي"

ریمون شاکر باحث وکاتب سیاسی

الشفافية قيمة، وثقافة، ومنهَجْ تفكير، وسلوك، قبل أيّ شيءٍ آخر، وهي تُعبِّر في مفهومها الحقيقي، عن مبدأ أخلاقي سامٍ، يقضي بأنَّ على المرء ألاّ يقوم بفعلِ في السرّ، يستحي، أو يخشى أن يقوم به في العلَن.

وحين تأخذ البلديات بهذا المبدأ، لن تبالى بالخروج إلى نطاق العلن والوضوح والشفافية...

تَهدُف هذه الحملة إلى تعزيز الشفافية في العمل البلدي، تمهيداً لِتمكين المواطنين من الاطّلاع على كيفيّة صَرف أموالهم، ومِن مُساءلة السياسات العامة والتنموية في بلدياتهم.

تنصّ المادة ٤٥ من قانون البلديات على حقّ كل ذي مصلحة أن يطلب الاطّلاع أو الحصول على نسخة من قرارات البلدية على نفقته ومصدّقة من الموظف المُختصّ. ويُعتبر صاحب مصلحة كل مواطن يتوجّب عليه رسوم بلدية في النطاق البلدي، إن كان ناخباً، أو ساكناً، أو عاملاً.

وتنصّ المادتان ٥٥ و٧٦ من القانون على وجوب نشر قرارات البلدية النافذة (التشريعية والتنفيذية منها) وذات المنفعة العامة على باب مركز البلدية.

تعني هذه المواد أنّ القرارات ذات الصّفة العامة التي تصدر عن البلدية، رئيساً ومجلِساً، هي علنيّة. ولكن في الواقع، نادراً ما يطّلع المواطنون أو يدرون بمقرّرات بلدياتهم.

فمِن جهة، العديد من البلديات لا تلتزم بنشر قراراتها بشكل دوري أو مُكتمِل، ومن جهة أخرى يُشكِّل وجوب النتقُّل إلى مركز البلدية للاطّلاع على القرارات، عائقاً أمام مُمارسة المواطنين لِحقِّهم الرقابي.

وإضافةً إلى ذلك، اختبرَ عدد من المواطنين الذين قد قصدوا بلديات مختلفة لِطلب نِسَخ عن قراراتها، أنه يتمّ التحجُّج بعدم موافقة رئيس البلدية، أو بالبيروقراطية المُعقّدة لِتأجيل تلبية طلباتهم... وأحياناً إلى أمَد غير محدود!!

ما هو المطلوب؟

المطلوب من البلديات كافةً، وخصوصاً البلديات الكبرى التي ليس لديها مواقع إلكترونية خاصة، باستصدار قرارات رسمية بإنشاء مواقع إلكترونية بأسرع وقت مُمكن.

أمًا البلديات التي لديها مواقع إلكترونية، وبدَل أن تكتفي بوضع الحفلات والوفيات على صفحاتها، أن تضع كلّ قراراتها، وكلفة كلّ قرار ... والأهمّ، تلك التي نتعلّق بالموازنة وقطع الحساب.

لا تتفتَّق بذور الفساد، ولا تمتد جذوره، إلا في غياب الشفافية، فحين تغيب الأرقام الحقيقية، ولا تتَضِح مداخلها ومخارجها الفعليّة، وتكون الإجراءات والقرارات غير مُعلنة.

أو إذا كان الاطّلاع على تفاصيلها غير مُتاح، فهذا ينُمّ عن توجّه رئيس البلدية إلى الخِداع أو الغِشّ أو الفساد بأشكاله القبيحة كلها، أو يَشي على الأقلّ، بوجود أخطاء ومخالفات يُراد التغطية عليها.

إنّ المجلس البلدي هو صمّام الأمان، ومن أولى مهمّاته وواجباته، السهر على حُسن سير العمل في البلدية، ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية.. لذلك، فهو يُعتبَر مسؤولاً تجاه الشعب والسلطات المختصّة، في حال حصول هدر أو مخالفات أو تجاوزات في البلدية، لكونه يوقّع على المشاريع والقرارات، وخصوصاً على الموازنة وقطع الحساب.

حين تصير الأشياء في الضوء، تستنير بأشعّة الشمس، أمّا عندما تظلّ في العتمّة، فإنها تتعفّن، وتتبعِث منها رائحة كريهة.

لقد أكّد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، أنّ "عمليّة مكافحة الفساد لن تتوقّف عند مؤسّسة واحدة، بل ستشمُل كل المؤسّسات". وهذا ما يأمله الشعب وصندوق النقد الدولي.

أيتها السلطة القضائية، لا تتردّدي في التدقيق والمُحاسَبة وقطع الفساد من جذوره، فأنتِ أملنا وأمل العهد وأمل الوطن.